الانتخابات الرئاسية في إيران ونتائجها

حقي أويغور*

ملخص: تحاول الورقة الحالية تحليل نتائج الانتخابات الرئاسية في إيران بعد فوز الرئيس الحالي حسن روحاني بفارق كبير في الـدورة الأولى في انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية التي جرت في أيار 2017، ويرى الباحث أن تسلم مرشح ما منصب الرئاسة فترتين متتاليتين أصبح حالة مألوفة في إيران وهو يعكس خيار الناخب والكيان المؤسساتي. وتستعرض الورقة في هذا السياق موقع رئاسة الجمهورية في النظام السياسي الإيراني ومن ثم تحاول تقييم العملية الانتخابية وتقييم تأثيرها في السياسات الداخلية والخارجية. ويرى الباحث أن إيران ستبقى حاضرة في الأجندة الإقليمية وستواجه المزيد من التحديات منها التهديد الأمريكي وحقوق الأقليات في الداخل.

* باحث في مركز الدراسات الإيرانية، تركيا

Iranian Presidential Elections and Their Outcome

HAKKİ UYGUR*

ABSTRACT The winning of Iran's current president Hassan Rowhani, with a significant margin of votes, in the first round of Iran's presidential election held in May 2017, added a new name to the list of Iranian presidents who held the post for two consecutive terms. Ali Khamenei, Hashemi Rafsanjani, Mohammad Khatami and Mahmoud Ahmadinejad, each completed two consecutive terms as presidents of the Islamic Republic of Iran. Thus, it can be said that the election and reelection of a president for two consecutive terms became a familiar situation in the country which reflects the choice of voters and constitutional institution.

This article examines the post of the presidency of the Islamic Republic of Iran within the political system; then, briefly addresses the electoral process and evaluates its impact on internal and external policies.

* Research Fellow, Center for Iranian Studies in Turkey

رؤية تركية
2017 - (6/3)
154 - 135

موقع رئاسة الجمهورية:

قبل الحديث عن عملية انتخاب رئاسة الجمهورية ونتائجها، ينبغي البحث عن مكانة رئيس الجمهورية، وعن دوره في النظام السياسي الإيراني. فالدولة صاحبةُ نظام فريدٍ في تكوينه. ويتبوَّأ قِمَّةَ هذا النظام رجلُ دين يُطلَق عليه اسم ولي الفقيه أو مرشد الثَّورة الذي يمسك بيده السلطة الأساسيةَ في النظام[1]، وفقًا لأحكام الدستور، فيقوم المرشد بتحديد السياسات الأساسية للدولة، إلى جانب التحكم بأمور الدولة كلها من خلال تعيينه الإدارات العسكرية والمدنية العليا، وأئمة الجمعة الذين ينتشرون في المدن، بل حتى في القصبات[2].

علاوة على ذلك، وإضافة إلى الصلاحيات المذكورة أعلاه؛ يحدّد آية الله علي خامنئي القائم في هذا المقام منذ ثلاثين عامًا مستقبل الدولة بالتشاور مع الممثلين الخواص لمختلف القطاعات التي تشمل جوانب الحياة حتى الجامعات والمجمعات الصناعية الكبيرة. وإلى جانب الضغط الذي أحدثته نظرية ولاية الفقيه عند الخميني على الهيكل الإداري كان لتحوُّل الحلول العملية المؤقتة -مثل نقل صلاحية القيادة العسكرية من يد رئيس الجمهورية إلى يد مرشد الثورة إثر الخلاف الذي حدث بين (أبو الحسن بني صدر) والخميني- إلى دائمةٍ؛ دورٌ في تكوين هذا النظام[3].

ففي بلدٍ يملك تقليدًا برلمانيًّا قويًّا مستقلًّا عن رئاسة الجمهورية، إلى جانب مرشد الثورة صاحب الصلاحيات الدستورية الواسعة جدًّا- يشكل عدم خضوع القضاء والعلماء المستقلّين والجيش والوسائل الإعلامية المحتكرة كالراديو والتلفزيون الرسميّين لسلطة رئاسة الجمهورية- مؤثراتٍ تحدُّ كثيرًا من صلاحيات رئيس الجمهورية؛ الشخصية الثانية في الدولة بحسب الدستور، لكن السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية في الجوانب التي تخصّ الاقتصاد والسياسة الخارجية والحياة اليومية بالمقابل؛ ليست قليلة[4]. ولهذا السبب، تشهد انتخابات رئاسة الجمهورية في كل دورةٍ من دوراتها تنافسًا ونزاعًا بين مختلف المجموعات داخل القطر.

يأتي في مقدمة الأسباب التي تجعل انتخابات رئاسة الجمهورية تحدث ضجة في القطر؛ كونها أعلى منصب في الدولة يحق للشعب أن يختاره اختيارًا مباشرًا، فالشعب الذي حُرِم من اختيار مرشد الثورة الذي يشكل رأس التسلسل الهرمي للدولة أو تغييره منذ عام 1979م- لا يملك وسيلةً أخرى لإسماع أصواته في مجالات، مثل الحياة اليومية والمعيشة والتعامل مع العالم الخارجي سوى عملية اختيار رئيس الجمهورية. وعلى الرغم من أن المرشحين المحتملين يضطرون إلى اجتياز الفحص الصارم من قبل لجنة الدستور التي يقوم مرشد الثورة أيضًا بتعيين نصف أعضائه؛ فإن الناخب يتّجه دومًا إلى اختيار أقرب الأسماء إليه، وربما يدلي بصوته من أجل ألا تفوز الشخصيات المثيرة للجدل، كما شوهد في انتخابات مجلس الخبراء الأخيرة[5]. ففي جميع انتخابات رئاسة الجمهورية تقريبًا يفضل فئات الشعب التصويت لصالح من يبعث إليهم برسائل السلام والحرية، وبهذا الشكل حاولوا في نطاق محدودٍ خلق ساحةٍ للديمقراطية، حتى إن أحمدي نجاد الذي يمثل رمزًا من رموز السياسة المحافظة استخدم في دعايته الانتخابية

شعار (التغيير)، لكنه بيّن قصده من ذلك بأنه سيوزع واردات بترول البلد على فئات الشعب، مستهدفًا (البيروقراطية المافيوية)[6]. فكان استخدام أحمدي نجاد عباراتٍ شعبويةً اقتصاديةً ومواجهته شخصيةً غير معروفة من حيث المظهر، مثل رفسنجاني الموسوم بمظهر الفساد الاقتصادي والمشكلات الإدارية- السبب الذي عزّز قوته، ومنح له فرصةً رئاسيةً أخرى.

وهنا لا بد لنا من التطرق إلى مفاهيم (الإصلاحي) و(المعتدل) و(المحافظ) أيضًا في سياق إجراء التقييمات والتصنيفات حول المجموعات السياسية في إيران.

ففي الوقت الراهن، تشترك هذه المجموعات كلها بوقوفها إلى جانب الثورة والنظام، والاختلاف الأساسي بينها يدور حول مستقبل العلاقات بين الدولة والمجتمع، فالمجموعات التي تدعى (المحافظين) تقول بصحة السياسات الأساسية الجارية منذ بداية الثورة، والمشكلات مشكلات التطبيق. والمجموعات (المعتدلة) أو (الإصلاحية) تقول: إن الثورة من حيث الأيديولوجيا تواجه معضلةً، والهوة بين المجتمع والدولة تزداد اتساعًا مع مرور الزمن[7]. والخلاف بين هذه المجموعات لهذا السبب مرشَّحٌ للتصاعد والشدة مع مرور الأيام. وهذا الوضع في إيران يُذَكِّرُ بالخلاف الذي بدأ يتبلور بعد سنوات الأربعينيات في تركيا بين حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي، والذي انتهى في النتيجة إلى إعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس. في هذه الأمثلة يُلاحَظ أن المجموعات المتداخلة التي تكوِّن النظام

كان استخدام أحمدي نجاد عباراتٍ شعبويةً اقتصاديةً ومواجهته شخصيةً غير معروفة من حيث المظهر، مثل رفسنجاني الموسوم بمظهر الفساد الاقتصادي والمشكلات الإدارية- السبب الذي عزّز قوته، ومنح له فرصةً رئاسيةً أخرى

الجديد، وبإلحاح من الآليات الاجتماعية؛ تجد نفسها مضطرةً للدُّخولِ في تصفية الحسابات خلال العملية[8].

ينبغي ألا نستنتج من التركيز على حدود رئيس الجمهورية في النظام الإيراني هنا أنه لا يملك أي تأثير في السياسات الحكومية، وأن السياسة الإيرانية تتحددً وفقًا لقرارات مرشد الثورة الشخصية. فمن المعروف أن الخميني طوال حياته تدخل في موضوعات قليلة جدًّا وأساسية. وكذلك خامنئي مرشد الثورة منذ عام 1989م إلى جانب كونه صاحب رؤيةٍ واضحةٍ حول بعض النقاط الأساسية، مثل العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ يمكن أن يوصف بأنه الموقع الذي يوفر التوازن بين المجموعات المختلفة في التنفيذ، أو صاحب الكلمة النهائية أو القرار الفصل. وهكذا تشكل الأعداد الكبيرة من المؤسسات والمجالس والكيانات المشابهة على نحو ما الآلية التي تسمى (بنظام المراجعة والتفاوض)، ويتم تحديد القرارات على الغالب -ولاسيما في السياسة الخارجية- وفقًا لهذه الآلية الاستشارية التي يشكل رئيس الجمهورية أيضًا جزءًا مهمًا منها.

العملية الانتخابية وعامل أحمدي نجاد:

انطلاقًا من هذا الإطار المؤسَّسي لرئاسة الجمهورية في النظام الإيراني، وبسبب الميل إلى عهد الفترتين عند العودة إلى انتخابات 19 أيار؛ كان الاعتقاد السائد في الأوساط السياسية عند اقتراب الانتخابات أنه لن يحدث نزاعٌ حقيقيٌّ خلال الانتخابات، وأن روحاني سيفوز في الانتخابات بسهولة، لكن حدث تطوران مهمّان: أحدهما، أن أحمدي نجاد رئيس الجمهورية القديم بدأ بالظهور أمام الجماهير بصورةٍ مكثفةٍ في وقتٍ لم يبق فيه للانتخابات سوى ستة أشهر[9].

فأحمدي نجاد شهد خلافًا مع خامنئي بعد انتخابات رئاسة الجمهورية عام 2009م، ولم يغادر مقره حوالي عشرة أيام خلال جدل عملية تعيين (وعدم تعيين) وزير الاستخبارات حيدر محسني، وقيل بأنه سيستقيل، ورغم أنه أتم فترة رئاسته من دون مشكلات، لكنه لم يستطع أن يمنع محاكمة واعتقال أصحابه المقربين في العمل، وعلى رأسهم نائبه الأول محمد رضا رحيمي بعد هذه الفترة مباشرة[10].

استقبل الشارع هذا النشاط السياسي لأحمدي نجاد المعروف بماضيه هذا مع النظام بقيادة خامنئي وإعلانه عن نيته للترشُّح في الانتخابات باستغراب. ثم انتشرت بعد ذلك أقاويل في كواليس السياسة بأن خامنئي منع أحمدي نجاد من الاشتراك في الانتخابات، وأكّد خامنئي هذه الأقاويل مبينًا أنه أخبره بالموضوع بصفةٍ خاصة، لكن انتشار الموضوع لدى الرأي العام لم يُبْقِ أي مانعٍ من الإفصاح عنه علنًا، وذكر بأنّ مشاركة أحمدي نجاد في الانتخابات سيحدث

استقطابًا في البلد. بناءً على ذلك أرسل أحمدي نجاد رسالة خطية له، وأعلن صراحةً أنه سيلتزم بأمره، ولن يشارك في الانتخابات حصرًا في هذه الدورة[11].

في ضوء كل ما ورد، فإن ذهاب أحمدي نجاد مع مساعدَيه القديمَين رحيم مشائي وحامد بقائي إلى وزارة الداخلية من أجل تقديم طلبهم للترشح، وقبوله مع بقائي مرشَّحيْن أحدثَ استغرابًا، ورغم أن أحمدي نجاد سوّغ ترشيح نفسه بأنه ينوي دعم بقائي؛ فإنه تلقى انتقادًا من مسؤولين من جبهة المحافظين ومن قواعدها، وقد رفض مجلس الدستور ترشيح أحمدي نجاد ومساعده بقائي كما هو متوقَّع[12]، ورغم أن رفض ترشح أحمدي نجاد كان قاطعًا، فقد بقي سبب ترشحه مُبْهَمًا. يذهب بعض المراقبين السياسيين إلى أن أحمدي نجاد الذي وجد فرصةً في الفترة الانتخابية للعودة إلى الأجندة اليومية؛ يريد أن يبين من خلال مبادراته هذه أن حياته السياسية لم تنته بعدُ، وأنه مرشَّحٌ محتَمَلٌ للقيادة، ويخطِّطُ للدورة القادمة من أجل النزول إلى الساحة مرشحًا أكثر قوةً.

فارتفاع أحمدي نجاد في الساحة السياسية وعملية انتخابه رئيسًا للجمهورية يتضمنان في الواقع رسائل مهمّةً من حيث التوازنات الداخلية لإيران، فبينما كان يعتقد في البداية أنه مدعوم من قبل المدير العام لمؤسسة الأمن في عهد المحافظين محمد باقر قاليباف؛ فإن حصول أحمدي نجاد في الماضي على فارق كبير في الدعم الشعبي – ولاسيّما في المناطق الريفية– أدّى دورًا كبيرًا في تغيير نظرة جناح المحافظين، ومنهم قيادات قوات الحرس الثوري، وكان سببًا في تقديم هذا الاسم المجهول في مواجهة رفسنجاني ومهدي كروبي[13].

فتسلل أحمدي نجاد –مع دعم مؤسساتي ضعيف– من بين المرشحين المحافظين والإصلاحيين الأقوياء؛ يكشف أمام الأعين إمكانية المساحة الديمقراطية المحدودة في إيران. صحيحٌ أن أحمدي نجاد جمع الأصوات بخطابه الشعبي بدل الوعود البناءة المجردة، وحصدها مستفيدًا من تآكل الأسماء القديمة، لكن احتكاكه المباشر بفئات الشعب واكتسابه القوة منهم أدّيا كذلك دورًا كبيرًا في عدم اكتراثه بالمراكز المؤسساتية، وبلوغه حدًّا يصل إلى إحداث صراع داخل النظام.

النقطة المهمّة التي ينبغي الإشارة إليها هنا أن التوتر والخلاف الحاصلين بين مرشد الثورة والسياسيين لا ينبعان من الاختلافات الأيديولوجية التي يشار إليها بوصفها صراعًا بين المحافظين والاصلاحيين، بل ينشأ من المشكلات البنيوية. ومن ثَمّ لن يتوقف الصراع مع مرشد الثورة الذي هو أقوى شخصية في الدولة في ظل استمرار النظام الحالي، بغضّ النظر عن شخص رئيس الجمهورية[14]. وقد تنبّه خامنئي إلى هذا الأمر، ومن أجل تحسين آلية النظام طلب قبل عدة سنوات إلغاء موقع رئاسة الجمهورية، وإحداث (بروفيل) أضعف بإحداث رئاسة الوزراء[15]. إضافةً إلى ذلك يعدّ اعتقال حامد بقائي الذي قوبل ترشحه بالرفض بتهمة الفساد بعد حوالي شهرين من الانتخاب ضربةً قويةً ضد أحمدي نجاد. وتبيّن رسالة الاعتراض المكتوبة التي وجهها أحمدي نجاد إلى القضاء أنه أتم دوره في المشهد السياسي الإيراني، وأنه يواجه نتائج اختبار حدود النظام[16].

المرشح المفاجئ: إبراهيم رئيسي

على العكس مما كان منتظرًا قبل الانتخابات، كان التطور الثاني والأكثر أهمية، والذي أُشير إلى أنه سيكون أكثر نشاطًا وشراسة- هو ترشيح حجة الإسلام إبراهيم رئيسي نفسه للرئاسة. ورئيسي هذا قاض رفيع المستوى، يشغل إلى جانب مهمته في القضاء منصب مديرِ وقف ضريح الإمام الرضا في مشهد[17].

يعدّ الضريح الذي يضمّ مزار علي بن موسى الإمام الثامن من أئمة آل البيت مقدّسًا عند الشيعة الاثني عشرية، وقد استعمل وقف مؤسسة (أستاني قدسي رزوي) لمصلحته، ولا تشتهر هذه المؤسسة بأهميتها الدينية فحسب، بل بإمكاناتها الاقتصادية العملاقة، وبتهم الفساد الموجهة إليها بين الحين والآخر أيضًا. ورئيسي صهرُ أحمد علم الهدى الذي يُذكر اسمه في مقدمة العلماء المحافظين، وقد عُيِّن إمام جمعة مشهد بعد وفاة آية الله واعظ طبسي؛ وذُكِر اسمه في السنوات الأخيرة لخلافة خامنئي، ولهذا السبب أثار ترشحه لمنصب رئاسة الجمهورية سيناريوهات مختلفة. ووفقًا لأكثر السيناريوهات المتداولة فإن رئيسي مرشح خامنئي ومحيطه، وغاية مراكز القوى التي تبدي انزعاجًا من خطاب روحاني السياسي ولاسيّما الخارجي منه في هذا المحيط- هو انتخاب رئيسي المجهول لدى الرأي العام رئيسًا للجمهورية أولًا، ثم تهيئة الأجواء المناسبة لانتقاله إلى منصب مرشد الثورة بعد وفاة خامنئي[18]. وقد عُدّ نشر التسجيلات الصوتية لآية الله منتظري من قبل ابنه قبل حوالي عام وقوفًا في وجه ترشح إبراهيم رئيسي المحتملة. وكان منتظري في هذه التسجيلات يعارض الإعدامات الجماعية بحق أعضاء منظمة مجاهدي خلق في عام 1988، وفيها إشارة إلى إبراهيم رئيسي الذي كان بين المسؤولين عن هذه الإعدامات، وكان موقف منتظري هذا سببًا في عزله عن منصبه[19].

ومن هنا، فإن انتخاب رئيسي رئيسًا للجمهورية انتخابًا مباشرًا من الشعب سيعني أيضًا رفض الاتهامات الموجهة ضده وتبرئة ذمته. وقد تعزّز هذا الاعتقاد حين كُشِف قبيل ترشح رئيسي عن أنه تلقى التأييد من 58 عضوًا من أعضاء مجلس الخبراء البالغ عددهم 88 عضوًا، والمكلف باختيار مرشد الثورة ومراقبته نظريًّا. وبعد الإعلان عن ترشحه، وبعد تلقيه الدعم على نحو واضح من التنظيمات الدينية المؤثرة وعلى رأسها (جامعايي روحانيتي مبارز)، و(جامعايي مدرسين)، والحوزات العلمية في قم، والإعلام المحافظ الموجه بإشراف غير مباشر من خامنئي[20]. وقد أشار الإصلاحيون إلى ذلك حين قالوا: "لا ندري من منافسنا؟ هل هو رئيسي أو سيّدُ رئيسي؟!"[21].

المرشح المحافظ البارز: قاليباف

كذلك أشار ترشُّح محمد باقر قاليباف الذي يشغل رئيس بلدية طهران منذ أكثر من عشرة أعوام في حملة انتخابية شديدة وطَموحة- إلى أن مهمة روحاني ليست بالسهولة المتوقعة. كان قاليباف يرسم بروفيلًا عدوانيًّا ولاسيما في البث المباشر للمناقشات، ويلصق تهم الفساد

بأقربـاء وزراء روحاني، ويزعم أنه خلافًـا لروحاني، لا يمثل أقلية ٪4 المرفّهة، بل يمثل أغلبية ٪96 من الشعب.

وقد لقي اسـتخدام قاليباف مجموعةً واسـعةً من الشـعارات التي تتضمن عبـارات القائد الإصلاحي المعارض مير حسـين موسـوي الحبيس في بيته، ووعوده بزيادة المساعدات النقدية للشعب في حال فوزه في الانتخابات؛ استجابةً واسعةً من الناخبين، وارتفعت في الفترة الأولى من الحملة نسـبة الأصوات التي حصل عليها إلى حوالي ثلاثـة أضعاف نسـبة أصوات روحـاني في نفس التجمع الانتخـابي[22]. وقد أثار هذا الوضع الشـك بين الأطراف المؤيـدة لروحاني حول المرشـح الأسـاسي للمحافظين؛ وهـل هـو قاليباف أم رئيـسي، لكن تنظيـمات المحافظين المؤثـرة أعلنـت في الأيـام التاليـة واحـدةً تلـو الأخرى أنها سـتؤيد رئيـسي، وانتهى بذلك الفارق بين مرشـحي المحافظين بسرعة[23]. ثم أعلن قاليباف في نهاية المناقشات الحية الأخيرة عن انسـحابه من الترشح لمصلحة رئيسي، وشارك مع رئيسي في المهرجان الانتخابي الثنائي في طهران.

النقطة المهمّة التي ينبغي الإشـارة إليها هنا أن التوتـر والخـلاف الحاصـلين بين مرشـد الثورة والسياسـيين لا ينبعان من الاختلافات الأيديولوجية التي يشار إليها بوصفها صراعًا بين المحافظين والاصـلاحيين، بل ينشـأ من المشكلات البنيوية

وفي هـذه النقطـة شـكّلت الانتخابات في إيران مرحلـةً مهمّةً في اسـتطلاعات الرأي. فقد بـدأت مؤسسـات الدولة المختلفة بإجـراء أبحاث انتخابية في البلـد، وإن كان ذلك على نطاق ضيق، فالانسـحاب من الترشـح لمصلحة المرشـح الآخـر صاحب المعدل الأعـلى للأصوات في نفـس المعسـكر الانتخابي اعتمادًا على اسـتطلاعات الـرأي العامة حول المرشـحين، أو تنبؤ بعض المؤسسـات البحثية لنتائج الانتخابات بشكل مقارب للصحة- يكتسب أهميةً بالغةً من حيث الاسـتقرار السـياسي للبلد. فعدم القيام باستطلاعات الرأي حول العملية الانتخابية في السـنوات الماضيـة أو عدم إعلام الـرأي العام بنتائجهـا- فتح الطريق أمـام شرائح مختلفة من المجتمـع للدخول في توقعات مختلفة حول نتائج الانتخابات، كما لوحظ في انتخابات 2009. فبينما صرح موسـوي أحد المرشحين لانتخابات 2009 في عشـية الانتخابات بأنه حصل على ٪60 من الأصوات؛ أكّد مرشح المحافظين محسن رضائي أن الانتخابات ستشهد جولةً ثانية، لكـن النتائج الرسـمية أظهرت فـوز أحمدي نجاد برئاسـة الجمهورية بحصولـه على ٪62 من أصوات الناخبين[24].

موقف خامنئي

يـرى المراقبـون كما ذكرنا آنفًـا أنه من البعيد أن يكون بيروقراطيٌّ مهـمٌّ مثل إبراهيم رئيسي اتخذ قرار الترشـح للانتخابات بمفرده. ويُنْظَرُ بادئ الأمر إلى أن قراره بترشـيح نفسـه لمنصب رئاسة الجمهورية مع ذكر اسمه في المراتب العالية من بين المرشحين لمنصب مرشد الثورة- قرار

مباشرٌ من خامنئي. أضف إلى ذلك أن الشخصيات التي تتماهى مع خامنئي لم تعلن تأييدها الواضح لرئيسي، كما حدث في العديد من الأمثلة في الانتخابات السابقة[25].

علاوة على ذلك، ظلت شخصياتٌ معتدلةٌ من المحافظين مثل رئيس المجلس علي لاريجاني أو ناطق نوري تؤيد حسن روحاني. ولم يغب عن الأنظار الصمت الذي لازم علي أكبر ولايتي المعروف بأنه ظِلّ خامنئي. حتى إن قيادات قوات الحرس الثوري المعروفين باهتمامهم بالموضوعات السياسية صرّحوا جليًّا أمام الرأي العام بأنهم لن يصوّتوا لمصلحة رئيسي. ومن هنا يتضح من المرحلة الحالية على أنه رغم ترشّح رئيسي جاء بدعم من العديد من الأطراف المحيطة بخامنئي، بل ربما بتشجيعها؛ فإن خامنئي لم يتخذ موقفًا معارضًا لروحاني لأسبابٍ داخليةٍ وخارجيةٍ عديدةٍ، مستفيدًا من العبر التي استخلصها من الانتخابات السابقة، ووجّه التوجيهات المطلوبة حول هذا الموضوع إلى المحيط القريب منه[26].

إذا أردنا إيجاز هذه الأسباب، فخامنئي يدرك أولًا أهمية الأعمال التي قدّمها رجل دولةٍ وصاحب خبرةٍ مثل روحاني في الشؤون الداخلية. وقد بينت معدلات المشاركين في الانتخابات ونتائج الانتخابات أن روحاني أصلح الهوة التي زادت اتساعًا ولاسيما في أعقاب الفترة الرئاسية الثانية لأحمدي نجاد بين جماهير المدن ومناطق الأقليات وبين النظام[27].

ومـن ثَمّ لم يكن هناك شـخصٌ مناسـبٌ من أجل إصـلاح الهوة بين النظام والشـعب مثل روحـاني، والسـبب الثاني أن فوز رئيـسي في الانتخابات غير مضمونٍ رغـم تلقيه الدعم الجلي من قبل خامنئي، والحصول على هذه النتيجة في الصندوق، يتطلب هندسة انتخابية تُذَكِّرُ بعام 2009م. ولا شك أن خامنئي كان مدركًا أن الظروف الدولية الحالية لن تستوعب أزمةً كبيرةً مثل هذه. وقد أجمع الجميع على أن تمردًا شعبيًّا آخر كالذي حصل في 2009م في ظل الظروف الدولية الحالية ستكون أبعاده مختلفةً تمامًا عما حدث في السابق[28] .

والسـبب الآخـر هو أن إحـدى النتائج المتوقعة مـن اتخاذ خامنئي موقفًـا معارضًا واضحًا لروحـاني يتعلـق بالسياسـة الخارجيـة، وعـلى الأخص قلـق ترامـب المحتمل من السياسـات الخارجية الإيرانية. ولا شك أن وحدات الدولة العميقة التي تتخذ قرارات عقلانية أخذت في الحسبان الثمن الذي سيكلفُ إيرانَ الأخطاءُ التي قد يرتكبها رجل لا يملك خبرة في السياسة والدبلوماسـية الخارجية مثل رئيسي. فروحاني بوصفه شـخصية وقّعـت على الاتفاقية النووية واسـتخدمت ثمراتها بقوة في الداخل والخارج شخصٌ مرشحٌ لمواجهة "رجلٍ مجنونٍ لا يُمكن التنبؤ بتصرفاته" مثل ترامب، وقادرٌ على تفكيك أي إجماع دولي ضد إيران. ومِن هنا، فإن بقاء اسـم يسـتخدم الشعارات المعتدلة والداعية للمصالحة في الواجهة سيزيد من فرص إيران التي مـن الواضح أنها سـتواجه صعوبات في المرحلـة الجديدة، ويزيد من إمكانيتها في اسـتخدامها لخطوط الصدع داخل 5+1، ولاسيما في الغرب[29] .

عند التدقيق في الحملة الانتخابية لروحاني نرى أن رئيس الجمهورية اختار الطريق الأسهل، وزاد من معدل المشـاركين من خلال ملامسته –على نحو محدّد– رؤوسَ أعصاب النظام، مثل حقـوق الأقليات الدينية والإثنية، وحرية المرأة، واسـتثمر حرية الحمـلات الانتخابية في زمن الانتخابـات إلى أبعـد حـدود، وذكَّر بالاتفاق النووي والتحسـن النسـبي في الاقتصـاد، مبيِّنًا ضرورة الاسـتمرار في المبادرات التي شـهدتها السنوات الأربع السـابقة من أجل تحقيق نتائج اقتصاديـة أكثـر وضوحًا، وتنعكس على الحياة اليومية للشـعب. ويتضح اليوم أن هذه الحجج تغلبت على خطابات المعارضين الشعبوية، وزيادة المساعدات، ومحاربة الفساد[30].

نتائج الانتخابات:

اجتـاز روحاني عمليـة الانتخابات بنجاح، وانتخب من الدورة الأولى رئيسًـا للجمهورية بنسـبة 57٪ من الأصـوات. وتعود زيادة معدّل الأصوات التي حصـل عليها روحاني مقارنةً بمعـدل فترتـه الرئاسـية الأولى على العموم إلى زيـادة معدل المشـاركين في التصويت (73٪). فالزيادة في معدل المشـاركين في التصويت تناسـب في الغالب فرص المرشـحين الذين يسعون في التغيير، وعند النظر في نتائج الانتخابات يلاحظ أن نسـبة الأصوات المؤيدة لروحاني ترتفع في المدن الكبيرة ومناطق انتشـار الأقليات بكثافة. إلى جانب ذلك، تجدر الإشارة إلى أن رئيسي حصـل عـلى معدل 38٪ مـن الأصوات، رغم أنـه لا يمتلك أيّ خبرةٍ سياسـيةٍ، كما حصل في

بعـض المدن ولاسـيما في سـمنان مدينة روحاني نفسـه على أصواتٍ أعلى مـن تلك التي حصل عليها روحاني [31].

وهذا الأمر يتعلق بالهيكلية السياسـية في إيران. فلا يوجد في إيران حزب سـياسي بالمفهوم الدقيـق. والأحـزاب المؤسّسـة على الورق تجـد صعوباتٍ كبـيرةً من حيث التنظيـم والتمويل والتشكيلات. فالإصلاحيون والمعتدلون الذين يجدون في الأجواء الانتخابية -رغم استخدام وسـائل الإعلام الخاصة- صعوبةً في الوصول إلى شرائح المجتمع في الوقت المناسب، ولاسيما في المـدن الكبيرة- يجدون صعوبةً أكبر لبناء نفـس العلاقة في المدن الداخلية. يضاف إلى ذلك، أن التوازنات السياسـية في المدن الصغيرة تعتمد على العلاقات القائمة على الروابط الشخصية والعائليـة أكثـر من اعتمادها على الروابط الأيديولوجية والحزبية. السـبب الآخر في عدم تمكن روحـاني والفئات الإصلاحيـة عمومًا من إقامة علاقات جيدة مـع المجتمعات الداخلية- هو أن بعض الشـعارات التي تسـتخدمها هذه الفئات على نطاقٍ واسع، مثل العلاقات الجيدة مع العالم الخارجي وإعادة حقوق المرأة والأقليات، قد لا تكون ذات أهمّيةٍ بالنسـبة لفئاتٍ واسـعةٍ في المناطق الداخلية في إيران.

ويأتي على رأس العوامل من حيث النظر إلى دور الانتخابات في التوازنات الداخلية الإيرانية أن روحاني سيتحول إلى شخصيةٍ أكثر فعاليةً في البلد في الفترة الرئاسية الثانية. فعلى الرغم من أن رئيس الجمهورية لا يمكنه أن يتخذ أي قرار في أي موضوع بمفرده وفقًا للهيكلية السياسية القائمة التي تطرقنا إليها بإيجاز في أول هذا البحث، فلا ينبغي أن ننسى أنه يشكّل جزءًا مهمًّا في آليـة اتخاذ القرارات. ويمكن أن يقال إن روحـاني الذي انْتُخِبَ محقّقًا زيادة في الأصوات رغم خوضه سـباقًا ضد جبهة المحافظين في شروطٍ غير متسـاويةٍ سـيتمكن في فترته الرئاسية الثانية من أن يخطو خطواتٍ أكثر رسوخًا وبنيوية، وهناك العديد من الأسباب التي تسوّغ ذلك.

أولًا: مـن الناحيـة البنيوية أيضًا تكون الفترة الثانية لرئيـس الجمهورية في إيران في الغالب أكثر إشـكاليةً بغض النظر عن هوية رئيس الجمهورية السياسـية، فرئيس الجمهورية يكون قد تخلـص من عقدة (فيتو) مجلس الدسـتور؛ لأنه لن يتمّ ترشـيحه لفترةٍ ثالثة، ويتحرك بسـهولةٍ أكبر، ويتعزز نفوذه على البيروقراطية، ويخطو خطواتٍ بنيويةً فيما يخص المشـكلات الأساسـية في البلاد، وعند هذه النقطة عمومًا يبدأ صراعه مع المؤسسات النظامية. فالترتيبات التي يحاول القيـام بها وخصوصًا في المجال الاقتصادي تواجه معارضة دومًا من الجهات الذي تعيش على عوائد اقتصاد الدولة المرهق، حتى لو قام بها شخصٌ مثل أحمدي نجاد الذي وصل إلى منصبه بدعـم من تلك الكيانات، وقد تحدث أحمدي نجاد بوضوح عن الحرس الثوري الذي يشـكّل العنصر الأقوى في هذا الكيان بقوله: "إخواننا المهرِّبون"[32].

يدرك حسـن روحاني أنه إذا أراد أن ينفذ التغييرات البنيوية التي يتمّ تأخيرها باسـتمرار في النظـام الإداري أو الاقتصـادي للبلد الـذي يحتاج إلى إصلاحات بعيدة المدى- فليسـت لديه سـوى أربع سـنوات، وأن عليه أن يسـتثمر هذه الفترة بشـكل فعال؛ لذلك سـيكون روحاني

اجتاز روحاني عملية الانتخابات بنجاح وانتخب من الدورة الأولى رئيسًا للجمهورية بنسبة 57% من الأصوات وتعود زيادة معدل الأصوات التي حصل عليها روحاني مقارنةً بمعدل فترته الرئاسية الأولى على العموم إلى زيادة معدل المشاركين في التصويت (73%)

خلال هذه الفترة أكثر صلابةً في الموضوعات التي يحتَمَلُ أن تحدث جدلًا واسعًا داخل الدولة، مثل خطة العمل المالي (FATF) التي ستأتي بترتيبات الشفافية المالية، ووثيقة اليونيسكو 2030 حول القضايا الاجتماعية، أو اتفاقيات البترول واسعة المدى المثيرة للانتقادات من قبل بعض الجهات المحددة أيضًا. وفي ضوء الأزمة الخليجية الأخيرة، يمكن أن نلاحظ تحركًا أكبر من قبل روحاني في السياسة الإقليمية، ولن يلقى هذا الأمر انتقادًا حقيقيًّا من داخل إيران.

ومنصب رئاسة الجمهورية القديم في إيران من ناحية أخرى لا يشكل موقعًا شديد الجاذبية. ولا شك أن حسن روحاني وهو البيروقراطي الأمني الخبير يدرك ما قد يحصل له بعد انتهائه من مهمته بالنظر إلى ما حصل لأحمدي نجاد؛ رئيس الجمهورية ذي السمعة الطيبة في البلد، من عدم الموافقة على ترشحه، وتجريده من حراسه في الآونة الأخيرة، واعتقال أصدقائه المقربين في العمل، واعتقال أخيه وفريدون روحاني أحد مستشاريه البارزين بتهمة الفساد المالي، ثم إطلاق سراحه بكفالة مالية كبيرة، وهذا يشير إلى أن الطرف الآخر أيضًا قد تأقلم مع ظروف الفترة الجديدة، وأنه لن يتخلى عنه بسهولة[33] .

لهذه الأسباب قد يكون روحاني راغبًا في إجراء تغييرات أساسية في النظام خلال السنوات الأربع. ويأتي وفاة هاشمي رفسنجاني كذلك بين الأسباب التي تدفع روحاني إلى هذا الأمر. فرفسنجاني الذي أصبح أحد أهم قادة الإصلاحيين بعد انتخابات 2009م بعد أن كان معتدلًا منذ عام 2005م- يُعرَف بالاسم الذي يقف وراء روحاني، وقد توفي رفسنجاني في الأيام الأولى من عام 2017م، وهذا يعني خسارةً كبيرةً لهذه الجبهة. وقد أظهرت التطورات اللاحقة أنه لا يوجد مرشح أكثر ملاءمةً من روحاني لملء مقعد هاشمي.

الجدل الدائر حول خَلَف خامنئي:

الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن قرارات روحاني على مدى السنوات الأربع المقبلة ستكون موضوع جدلٍ حام- هو المناقشات التي تدور حول منصب مرشد الثورة بعد رحيل الخامنئي. يبلغ خامنئي من العمر 78 عامًا، وفي حال صدقت المزاعم التي تقول بأن حالته الصحية تزداد تدهورًا، وأنه من الصعب أن يستمر في الحياة أربع سنوات أخرى، فإن إيران ستشهد الانتخابات الأكثر أهمية منذ عام 1989م[34]. وعلى الرغم من أن الأغلبية الموجودة في مجلس الخبراء لا تزال معارضةً لروحاني ومؤيدةً للمحافظين؛ فإن رئيس الجمهورية الذي هو قائد البلاد في غياب خامنئي، يمكنه أن يؤثر في المرشحين، بل أن يدفع كذلك إلى انتخاب المرشح الذي يريده؛ بمن فيهم هو ذاته شخصيًّا. وقد شهد عام 1989م وضعًا شبيهًا بهذا السيناريو. ولم يكن اسم خامنئي واردًا بين أسماء المرشحين، وبجهدٍ شخصيٍّ من رفسنجاني تم اختيار

مرشـد من بين المراتب العليا لرجال الدين. بناءً على ذلك، يمكن القول إنه لا توجد أيّ عقبة أمـام تكـرار ذلك الوضع [35]. إلى جانب ذلك، يجدر بالذكر أن آليـةً مهمّة جدًّا لم تكن موجودةً سـنة 1989م بحيـث تؤدّي دورًا مهمًّا في تحديد سياسـة إيران الداخليـة والخارجية اليوم: إنها قوات الحرس الثوري الإسـلامي. وعلى الرغم من أن اسـمها يوحي بأنها تابعة لقيادة الثورة؛ فإنها تتمتع اليوم بكونها أقوى مؤسسات الدولة الإيرانية، بما تملكه من التمويل والإعلام وقوة السلاح طبعًا، وليس بعيدًا أن توصف اليوم "بالدولة العميقة".

إنّ قوات الحرس الثوري الإيراني اكتسبت قوةً كبيرةً خلال قيادة خامنئي. ورغم أن الثنائي خامنئي ورفسـنجاني اتخذ بعض الخطوات لتضييق نفوذ قوات الحرس الثوري نتيجة امتعاضه وانزعاجـه من تأثيراته المتزايدة في السياسـة؛ من قبيل إلغـاء وزارة الحرس الثوري، ودمجها مع الجيـش النظامـي تحت سـقف نفس الـوزارة- فإنه لم يمـض وقتٌ طويلٌ حتى أحـدث انفتاح رفسنجاني الاجتماعي الثقافي في الداخل وخطاباته التصالحية في الخارج تقاربًا أكبر بين خامنئي وقوات الحرس الثوري الإيراني.

هذا الوضع أصبح أكثر وضوحًا بعد وفاة أحمد الخميني المفاجئ عام 1995م، وكان يمثل الأب الروحي للحرس الثوري بعد وفاة الخميني. لم تسـهم مشـاركة المؤسسـة في النشـاطات الاقتصاديـة في تليـين جمودهـا العقائـدي، بل عـزّزت مـن نفوذها. وشـكّل احتـلال كلٍّ من أفغانسـتان والعـراق عامَـي 2001م و2003م سـببًا في ازديـاد نفوذ المحافظـين داخل القطر وخارجه على حدٍّ سـواء. وبعد الربيع العربي بدأ يؤدّي دورًا مؤثرًا في تحديد السياسـات المعنية بمناطـق الصراع في الشرق الأوسـط وتنفيذهـا[36]. وتمكن الحرس الثوري الإيـراني من تعزيز دوره في السياسـة الداخلية في البلد مع انتخاب أحمدي نجاد رئيسًـا للجمهورية ولاسـيما بعد انتخابات عام 2009م. وحول السـيناريوهات المحتملة بعـد خامنئي يبدو بالتأكيد أن خياره الأول لن يكون روحاني أو من يدعمه روحاني[37].

إلى جانـب ذلـك، ينبغـي عـلى الحـرس الثـوري الإيـراني أن يأخـذ بعـين الاعتبـار موجة الإصلاحيـين التـي بدأت بالارتفاع من جديـد، وعندما يعلمون أنهم لم يسـتطيعوا أن يضيفوا أي عضو بين كامل أعضاء مجالس بلديات طهران وأصفهان ومشـهد وما شـابه؛ يتبين لهم أن الموقف التصادمي لسياسـة المحافظين لا تجديهم نفعًـا. ومن هنا لن يكون من المفاجئ اتفاقهم مع روحاني القادم أصلًا من البيروقراطية الأمنية حول مرشـحٍ مشـترك. فالطرفان يدركان أن وجود مرشدٍ جديدٍ للثورة لا يأخذ بعين الاعتبار حساسية الطرف الآخر- يمكنه أن يجر البلاد إلى صراعاتٍ عميقة.

السياسة الخارجية بعد الانتخابات:

في الفـترة الجديـدة سـيواجه روحاني تحدياتٍ مختلفةً في السياسـة الخارجية كما في السياسـة الداخلية. وسياسـات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران تشـكل التهديد الأسـاسي الذي سـيواجهه روحـاني؛ فخطابـات ترامب خـلال حملتـه الانتخابيـة المناهضة لإيـران والاتفاق

النووي، إلى جانب اشتهار العديد من أصدقائه المقربين في العمل بمعارضتهم لإيران، وكذلك تصريحاته المناهضة لإيران خلال زيارته الخارجية الأولى إلى العربية السعودية وإسرائيل- يمكن عدّها إشارةً إلى المصاعب الحقيقية التي ستشهدها إيران في هذه الفترة، خلافًا للفترات السابقة مع الولايات المتحدة الأمريكية[38] .

عند البحث عن جذور هذه المشكلات في السياسة الخارجية الإيرانية في الفترة القريبة، نجد مشكلتين أساسيتين تركت عليهما العلاقات الإيرانية بصماتها اعتبارًا من عام 2011م؛ هاتان المشكلتان هما: النشاط النووي لإيران والأزمة الأمنية التي بدأت مع وصول موجة الربيع العربي إلى سوريا، وقد واجهت حكومة طهران الأزمتين اللتين تطورتا في آن واحد بشتى الطرق. وفي الوقت الذي أحدث أحد هذين الموضوعين توترًا كبيرًا في علاقة إيران مع القوى الدولية التي تترأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كان الموضوع الثاني سببًا في حدوث أزمةٍ عميقةٍ بين إيران وجاراتها، ومنها تركيا.

هناك أمران أساسيان أدّيا دورًا مساعدًا في إيجاد حل للمشكلة المتعلقة بالمسألة النووية عبر القنوات الدبلوماسية، أحدهما: المبادرة التي قام بها أوباما، وتبعث الحد الأدنى من الثقة لدى إيران، وتبين أنه يسعى للاتفاقية حقًّا، فقد استهل أوباما منصبه بإرسال رسالةٍ إلى خامنئي يبلغه فيها أنه جادٌّ في نياته، وأنه يريد فتح صفحةٍ جديدةٍ مع إيران[39].

هذا الوضع جعل الطرفين يجلسان على الطاولة وجهًا لوجه للمرة الأولى منذ الثورة بتعبير خامنئي، ويتوصلان إلى اتفاقٍ رغم أنه لم يهدم جدار عدم الثقة بين البلدين بشكل كامل. ولإدراك مدى أهمية هذا الوضع من حيث الآليات الداخلية في إيران لا بد لنا من التأملّ في قول خامنئي بالذات قبل عام من توقيع الاتفاق: "إن مجرد الجلوس مع الولايات المتحدة الامريكية خيانة للثورة". ومن هُنا تُعَدّ الاتفاقية النووية الموقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية نقطة تحولٍ في تاريخ الثورة[40].

ولا تُعَدّ حسن نيات أوباما هنا المؤثر الأساسي الوحيد في إمكانية تحقيق الاتفاقية، فالعقوبات التي تم توسيعها عام 2011م وضعت الاقتصاد الإيراني في حالة الجمود، واقتربت حالة البلاد برمتها من الشلل التام، ووصل هذا الوضع إلى حدّ لا يطاق حتى بالنسبة لخامنئي وأحمدي نجاد اللذين تعودا حالة العقوبات المفروضة على إيران منذ بداية الثورة[41]. فهذه العقوبات التي قيدت مبيعات البترول ومنعت تحويل الأموال إلى البلد كانت سببًا في انخفاض دخل البلاد خلال ثلاث سنوات بنسبة ثلاثة أرباع[42]. وهذه العقوبات القصيرة المدى المؤثرة فتحت الأجواء أمام جلوس إيران والولايات المتحدة الأمريكية على الطاولة، ثم توقيع اتفاقية التفاهم بينهما في تموز 2015م بدايةً عن طريق الوسطاء، ثم بشكل مباشر.

وإذا كانت لدى حكومة ترامب طريقةٌ ناجعةٌ مُخْتَبَرَةٌ لممارسة الضغوطات على إيران؛ فإن مشكلة هذه الطريقة تكمن في احتمال أن تخرج إيران من الاتفاقية النووية مع تزايد العقوبات، وتعود من جديد إلى أنشطتها النووية، ومنها التسلح. وفي هذه الحالة ستكون إيران مثل

كوريا الشمالية، تمتلك تقنية السلاح النووي والصواريخ البالستية، لكنها مفلسة اقتصاديًّا. وهذا السيناريو لا يمكن قبوله لا من الولايات المتحدة الأمريكية ولا من إيران؛ فمن جهة إيران لا يمكن الحفاظ على وحدة شعب ديناميكي يبلغ تعداده ثمانين مليون نسمة من خلال اقتصاد مفلس، ومن جهةٍ أخرى لن يكوّن امتلاك إيران للسلاح النووي خيارًا مقبولًا بالنسبة للولايات المتّحدة الأمريكية ولا إسرائيل؛ لأنه سيقوم بتحييد الخيار العسكري لهما، وفي حال عدم توصل الولايات المتحدة الأمريكية وإيران إلى حل وسط في هذا الموضوع، يمكن أن تشهد المنطقة في زمنٍ قريبٍ أزمةً حادةً جديدة.

العلاقات مع تركيا:

في الفترة الجديدة التي أعقبت الانتخابات، يمكن أن تطرأ بعض التغيرات على العلاقات القائمة بين إيران وتركيا. وعلى الرغم من أن الزيارة التي قام بها جواد ظريف إلى أنقرة في أعقاب الحصار القطري وهجمات طهران لم تأت بنتائج ملموسة، ولا توجد مؤشراتٌ جليّةٌ تشير إلى أن البلدين وضعا جانبًا الخلاف والفتور بينهما في الموضوع السوري الذي سمّم العلاقة بين البلدين- فإن مواصلة حكومة ترامب نشاطاتها مع وحدات حماية الشعب الكردية YPG على عكس ما كانت تتوقعه تركيا، وتقديم السلاح الثقيل لها بحجة الهجوم على الرقة- تشكل سببًا في تغيير تركيا أولوياتها في الموضوع السوري، كما أن طلب شراء منظومة الدفاع الجوي s-400 الروسية الصنع، يعزز الاعتقاد بأن العلاقات المتوترة بين البلدين العضوين في حلف الناتو لن تجد تحسنًا خلال أجل قصير.

ومن ناحية أخرى تتضمن الرؤية الثنائية لمحمد بن سلمان ومحمد بن زايد المدعومين من السيسي ونتنياهو حول الشرق الأوسط الجديد- تساؤلاتٍ جادةً حول مدى توافق هذه الرؤية مع رؤية تركيا. كما أن استهداف هذا المحور قطرَ التي تشكل أقرب الدول الحليفة إلى تركيا في سياستها المستقلة التي تنهجها منذ 15 عامًا- أحدث ردّ فعل قوي لدى أنقرة، فالاجتماع الاقتصادي الذي عقد بين إيران وتركيا وقطر في طهران في الأسبوع الأول من آب كانت رسالتها السياسية واضحةً. وأخيرًا يأتي قرار الاستفتاء الذي اتخذته حكومة الحكم الذاتي في العراق ليذكرنا بسبب استمرار العلاقة بين أنقرة وطهران وفق مسارٍ محدد، رغم تعرضه لتوتراتٍ بين الحين والآخر. كما أنه يُعتقد أن الجهات المحافظة التي تشعر بالقلق من عهد ترامب لن تقوض الخطوات التي يتخذها روحاني الذي يؤكد أن للعلاقات مع تركيا أهمية خاصة.

الأزمة السورية:

استطاعت إيران على نحو ما في عهد أوباما اجتياز مشكلاتها مع القوى الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لكّنها اختارت الطريقة العسكرية في إدارة الأزمة السورية تحت تأثير طبيعة الأزمة ذاتها. وعلى الرغم من أن النخب الإيرانية التي كانت تربطها علاقات خاصة مع سوريا قبل الثورة كانت قد استقبلت الربيع العربي بالتحية باعتبارها "صحوةً

إسلاميةً"؛ فإنها تناولت المظاهرات ضد النظام السوري بالريبة والشكّ؛ ففي البداية دعت إيران النظام السوري إلى إجراء الإصلاحات، ومع تحوّل المظاهرات إلى صداماتٍ، زادت من دعمها للنظام، وأرسلت مستشاريها العسكريين إلى هذا البلد. وفي المراحل المتقدمة من الحرب الأهلية أرسلت إيران المليشيات العراقية والأفغانية وحزب الله إلى مقدمة جبهة الصراع، وأدّت من الناحية العملية دور القوات البرية للنظام، ومع التدخل الروسي الفعال في الحرب الأهلية السورية في أيلول 2015 تنفس النظام الصعداء. ومنذ ذلك الوقت، يعزز النظام قوته في المناطق التي يسيطر عليها[43] . ولهذا السبب لا يوجد أي سبب يدفع روحاني إلى تغيير سياساته في سوريا والعراق على المدى القصير، ولاسيما أن القوة بيدها.

العلاقات مع المملكة العربية السعودية:

السعودية إحدى الدول التي تشهد إيران معها علاقاتٍ متوترةً جدًّا، وقد بلغت هذه العلاقات المتوترة بين البلدين أوجها؛ نتيجة الهجمات التي استهدفت السفارة السعودية في إيران، إثر إعدام رجل الدين السعودي الشيعي الشيخ نمر النمر في الأيام الأولى من عام 2016م. وإنّ استيلاء الوحدات الحوثية على العاصمة اليمنية في شباط 2015م كان القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للسعودية، إذ بدأت الحكومة في الرياض بعد شهرٍ واحدٍ فقط من هذه الحادثة بالحملة العسكرية في اليمن، ولا تزال مستمرة حتى الآن. ولدى الأخذ بعين

الاعتبار الاتفاقية التي وقعها ترامب مع السعودية بقيمة 400 مليار دولار تقريبًا والرسائل التي أرسلها- يمكن القول إنه من المحتمل أن يقدم ترامب على خطواتٍ مطمئنةٍ للسعودية في المنطقة، ومن بينها تلك التي تحدّ من طموحات إيران الإقليمية.

أزمة قطر:

بدأ النظام السعودي، وبالتحالف مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين وبعض الدول الأخرى، بفرض حصارٍ شديدٍ على قطر منذ 5 حزيران 2017م، وذكر أن الحصار سيُشَدّد في حال عدم تلبية الشروطً المطلوبة. وسوف تخفف هذه الحالة على المدى القصير الضغوطات المفروضة على إيران، وتؤثر في سياسات طهران في المنطقة. إن لجوء السعودية إلى إجراءاتٍ قاسيةٍ، مثل إغلاق المجال الجوي أمام الطائرات القطرية، ومنع تسويق المواد الغذائية إلى البلد- يكشف مدى انزعاج الرياض وأبوظبي من سياسات الدوحة. وقد تمحورت التهم حول دعم قطر الحركات الإسلامية، وإقامة تعاون مشترك مع إيران، وكان ذلك سببًا لدخول إيران في المعادلة، وعلى الرغم من العلاقات الفاترة بين أنقرة وطهران، فقد اتخذتا مواقف متشابهة حيال الأزمة القطرية، ويمكن للاستفتاء الذي يخطط له الأكراد في شمال العراق في أيلول أن يعزز التقارب السياسي بين البلدين.

هجمات طهران:

كشفت الهجمات المتزامنة التي شهدتها العاصمة الإيرانية طهران بُعَيد الحصار القطري أمام الأعين مدى السرعة التي تنتشر بها الفوضى الإقليمية، فالهجمات التي استهدفت البرلمان الإيراني ومقام الإمام الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية- أحدثت صدمةً كبيرةً في البلد الذي كان آمنًا نسبيًّا من الصراع والفوضى الإقليمية، ولم تحدث هجماتٌ إرهابيةٌ كبيرةٌ على أراضيه. هذه الحادثة التي تبنتها داعش، والتي بعثت برسالة خوف من أنها ليس نشاطًا إرهابيًّا عاديًّا- تحمل أهميةً باعتبارها حدثت بعد التهديدات الصادرة من الإدارة الأمريكية والمسؤولين السعوديين. ويأتي حدوث الهجمات بعد تولي ميكايل داندريه قيادة وحدة عمليات إيران في وكالة المخابرات الأمريكية CIA، كما أعلنته وسائل الإعلام الدولية ليثير الانتباه بأن العمليات ستبدأ داخل إيران. وكذلك التصريحات الصادرة عن المسؤولين السعوديين بأن الصراعات في المنطقة ستنتقل إلى الداخل الإيراني، والحديث عن ضرورة محاسبة إيران على سياساتها في المنطقة، وفي ذلك ما يكفي لأن يَعُدّ المسؤولون الإيرانيون الثنائي السعودي والأمريكي مسؤولًا عن هذه الهجمات[44]. وفي حال قيام إيران بأفعالٍ انتقاميةٍ كما حصل في الماضي، فمن الممكن أن يتفاقم الصراع القائم أصلًا في المنطقة، وتصل في النهاية إلى حدّ الحرب بين إيران والسعودية. من ناحيةٍ أخرى كانت الآراء التي تقول بأن ترامب يسعى إلى إشعال الحرب بين السعودية وإيران وأن هذه الهجمات تصب في الاستفزاز المنظم لهذه الغاية- دافعًا إلى تصرف إيران تصرفًا فاترًا.

الخاتمة:

إن انتخابات رئاسة الجمهورية التي جرت في إيران في 19 أيار 2017م، والتطورات الداخلية والخارجية التي أعقبتها- تشير إلى أن إيران ستستمر في احتلالها الصدارة في الأجندة الإقليمية في الفترة المقبلة. ويبدو أن رئيس الجمهورية روحاني الذي انتخب للمرة الثانية والأخيرة عاقدٌ العزم على تنفيذ الإصلاحات التي وعد بإجرائها، حتى لا يلقى المصير نفسه الذي لقيه نظراؤه الذين سبقوه في الموقع، لكنه يدرك أن عليه أن يكون حذرًا في خطواته. وإن زيادة معدل الأصوات في المدن الكبيرة، وتوجه الأقليات توجّهًا حقيقيًّا لمصلحة سياسات رئيس الجمهورية ووعوده- سيزيدان الآمال المنتظرة من روحاني.

ومع ذلك، يمكن القول إن تحامل خامنئي الشديد على روحاني عقب الانتخابات محاولةٌ لتحذير المسؤولين في هذه الفترة التي ستشهد توترًا في مؤسسات النظام- بأنهم سيكونون "أهدافًا حرةً" للشعب في حال عدم القيام بمهامهم. وسيحدد منهج المواجهة الذي سينتهجه روحاني في ظل محاولات الترهيب التي يقوم بها خامنئي، والذي يذكّر بنموذج مصير بني صدر الذي اضطر إلى الفرار خارج البلاد لاختلافه مع الخميني بعد الثورة... نعم سيحدد نهج روحاني هذا في تحديد مسار التطورات المقبلة[45].

ومن المؤكد أن ظهور إيران في الأجندة الدولية في المرحلة القادمة لن يقتصر على صلته بسياساتها الداخلية. وتشير هجمات داعش ومن بعدها هجمات التنظيمات الإرهابية، كتنظيم أنصار الفرقان الذي صعد اسمه حديثًا إلى أن النشاطات الإرهابية ستشهد زيادةً في أنحاء مختلفة داخل إيران، وعلى رأسها ولايات كردستان وبلوجستان. إلى جانب ذلك، ستدفع التطورات من قبيل رفع وتيرة التصريحات الأمريكية حول ضرورة تغيير النظام في إيران، أو فرضها عقوبات جديدةً بذرائع مختلفة إلى الاعتقاد بأن ترامب وحلفاءه الجدد في المنطقة سيعملون تدريجيًّا إلى حشر إيران في الزاوية[46].

الهوامش والمصادر :

1. فبينما تتناول المواد 5 و107 من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية خصائص قيادة الثورة وعمليات الانتخابات؛ تتناول المادة 110 وظيفتها وصلاحياتها. انظر: http://rc.majlis.ir/fa/law/show/132239
2. من المعلوم أن أئمة الجمعة الذين يمثلون ولاة الظل، إلى جانب الولاة الذين تعينهم الحكومة- يزداد تأثيرهم في الأطراف والمناطق الخارجة عن مراكز المدن بشكل كبير. وبخلاف الولاة الذين يتغيرون باستمرار؛ يشكل استمرار أئمة الجمعة لفترات طويلة عاملًا مهمًّا في زيادة دورهم وتأثيرهم. من أجل مراحل تنظيم الأئمة ونشاطاتهم انظر: http://www.imamatjome.com/
3. فريدون قاسمي، الجمهورية الإسلامية الإيرانية من بازركان إلى روحاني، لندن، 2016، ص116.
4. رئيس الجمهورية الذي يقبل بأنه رئيس السلطة التنفيذية مسؤولٌ عن تطبيق الدستور في الأمور الخارجة عن القضايا المرتبطة بقيادة الثورة بحسب المادة 113.

5. في هذا السياق، يمكن تقييم تمكّن الكتل الإصلاحية في مجلس الخبراء من عرقلة ترشح بعض المحافظين المعروفين بألقاب الآيات، مثل محمد يزدي ومصباح يزدي عام 2016- انتصارًا كبيرًا للإصلاحيين.
6. من أجل النشاطات الشعبية لأحمدي نجاد والخطابات التي أطلقها في تلك الفترة: انظر: http://www.bbc.com/persian/iran/2009/06/090613_06_ahmadinejad_profile.shtml
7. تأتي كتابات فرّوخ نكهدار نموذجًا لافتًا لآراء الإصلاحيين المتعلقة بالافتراق بين الدولة والشعب. انظر: http://www.rahesabz.net/story/81168/
8. يُلاحظ وجود تشابهٍ بين المعاملة التي تعرّض لها القادة الإصلاحيون من أمثال موسوي وكرّوبي، وبين المواقف التي يتبناها النظام ضد معارضيه.
9. في هذه الفترة بدأ أحمدي نجاد بزيارة ولاياتٍ مختلفةٍ من جهةٍ، وعقد من جهةٍ أخرى اجتماعاتٍ تتناول أجنداتٍ سياسيةً مع الزائرين. من أجل مثالٍ عن ذلك انظر: https://goo.gl/yyT2WZ .
10. https://goo.gl/SbxjVN
11. https://goo.gl/Ly9mpB
12. http://www.bbc.com/persian/iran-features-39667057
13. الدكتورة نغمة سوهرابي، المحافظون والمحاظفون الجدد والإصلاحيون: إيران بعد انتخاب محمد أحمدي نجاد، ص4. http://www.brandeis.com/crown/publications/meb/MEB4.pdf
14. الأزمة التي اندلعت بين الخميني وبني صدر، أو بين الخميني وخامنئي أو بين خامنئي وجميع رؤساء الجمهورية- تشير بوضوح إلى أن المشكلة لا تنبع من الأسماء، بل من النظام بحد ذاته.
15. وكرّر المقترح ذاته آية اللّٰه جعفر السبحاني الذي كان مقرّبًا من الإدارة في الفترة الأخيرة، وهذا الأمر يشير إلى أن المشروع لم يرفع تمامًا عن الرفوف: https://goo.gl/giLyVV
16. من أجل الاطلاع على الرسالة التي وجّه فيها أحمدي نجاد انتقاداتٍ لاذعة للنظام القضائي الإيراني؛ انظر: https://goo.gl/zXUB81
17. من أجل سيرةٍ ذاتيةٍ مفصَّلَةٍ عن إبراهيم رئيسي في صفحة الويب الخاص بوقف ضريح الإمام الرضا؛ انظر: https://goo.gl/nLn8Ha
18. يقول حسن يوسف أشكوري: إن شروع إبراهيم رئيسي في إعطاء دروس (درس خارج) التي تعني دروس أصول الفقه يهدف إلى أنه قادرٌ على الاجتهاد اللازم ليكون مرشدًا. . http://www.bbc.com/persian/iran-39516425/
19. من أجل التصريحات الواردة في التسجيلات الصوتية لرضا علي جان وتأثيرها في المستقبل السياسي لإبراهيم رضا؛ انظر: https://goo.gl/ozp5ia
20. http://www.bbc.com/persian/iran-features-39033979
21. كانت العبارة التي تتردد على الألسن في بداية ترشح إبراهيم رئيسي هي "Reisiyle mi Aga-yı Reisi ile mi karşı karşıyayız bilmiyoruz". وهي عبارةٌ يومئ من خلالها مؤيدو روحاني إلى أن خامنئي خلف ستار ترشحه هذا، فعبارة "Aga-yı Reisi" أو (آغايي رئيسي) تعني هنا سيّدُ رئيسي. كما أنها تعني أيضًا السيد رئيسي.
22. https://goo.gl/AL8XWW
23. http://www.khabaronline.ir/detail/663748/Politics/election
24. https://goo.gl/XLRbZ7
25. على خلاف العديد من الانتخابات السابقة لم يصرح أئمة الجمعة ولا القادة ولا أعضاء المحكمة الدستورية بالشخص الذي سيصوّتون له في هذه الانتخابات.
26. إن ظهور الأسماء التي من عادتها إطلاق التصريحات المختلفة في الشؤون السياسية أو الاجتماعية المختلفة بمواقفَ تخالف أفعالها السابقة في موضوعٍ مهمٍّ، مثل الانتخابات- يعزز ويقوي احتمال تلقيها توجيهاتٍ وتعليماتٍ من الأعلى.
27. عند النظر إلى الخارطة التي تبين نتائج الانتخابات يمكن أن نرى بوضوحٍ نجاح روحاني في المدن الكبيرة

ومناطق الأقليات:
http://www.bbc.com/persian/iran-features-40012330

28. ظلت الحركة الخضراء في إطار تمرّدٍ محليّ متمركزٍ في طهران، وذلك بفعل عوامل مختلفةٍ، من بينها عدم رغبة إدارة أوباما في التدخل. وقد أثار تجنب أوباما دعم الحركة الديمقراطية جدلًا كبيرًا في الولايات المتحدة الأمريكية. انظر:
/http://www.washingtontimes.com/news/2009/jun/17/obama-reaction-stirs-debate

29. من أجل آراء سيد حسين موسويان، رجل السياسة الإيراني، من رجال روحاني القدامى، حول إدارة ترامب وإستراتيجيات روحاني المناهضة المحتملة؛ انظر: https://goo.gl/A9Dgk6

30. على خلاف فترة أحمدي نجاد لم تؤثر الوعود الشعبوية في أغلبية الشعب. وهذا الوضع ربما يكون نتيجة الثبات والاستقرار الكبير في أفعال وتصرفات الناخبين.

31. من أجل المقارنة بين معدلات أصوات روحاني ورئيسي تبعًا للولايات؛ انظر: https://goo.gl/ehN3ch

32. من أجل الجدل الذي أثاره أحمدي نجاد في إيران باتهامه قوات الحرس الثوري بالتهريب؛ انظر: https:// goo.gl/V2dnz2

33. إن تزامن اعتقال شقيق روحاني، مع ارتفاع حدة انتقادات خامنئي، وتصاعد صوت صحافة المحافظين المناهضة لرئيس الجمهورية- تعزز من الاعتقاد أن الموضوع ليس موضوع فساد فحسب. من أجل الاتهامات التي يوجهها المتحدث باسم المحكمة العليا أجايي لفريدون روحاني؛ انظر: https://goo.gl/Utaj22

34. لن يكون من الغُلوّ القول إن هذه الانتخابات ستحدد مسار إيران المستقبلي. وعدم اتفاق النخب الإيرانية على مرشحٍ مشتركٍ سوف يدخل إيران في أزمةٍ كبيرة. من أجل السيناريوهات المحتملة بعد وفاة خامنئي؛ انظر:
https://www.exeter.ac.uk/media/universityofexeter/strategyandsecurityinstitute/pdfs/Iran_Crisis_Watch_Essay_Reshima_Sharma.pdf

35. إن المؤهلات التي تتوفر في روحاني؛ سواء العمر، أم خبرته في إدارة البلاد، أم قدرته على تحقيق توافق بين المجموعات المختلفة- تولّد فكرة تقول بإمكانية أن يكون روحاني المرشح المناسب في حال السعي وراء إجماع ترغب به المجموعات داخل إيران.

36. المحافظون الذين تدخلوا تدخلًا مباشرًا في جزء مهمّ من السياسات الخارجية ولاسيما في سوريا والعراق انتهزوا هذا الوضع لتعزيز مكانتهم في السياسة الداخلية، وزادوا من شعبيتهم داخل البلاد بصورة كبيرة.

37. إن الدعم القوي والخفي الذي قدمه الحرس الثوري الإسلامي لرئيسي خلال الانتخابات الرئاسية، رغم اختلافات الرأي الأساسية بين الشريحتين- يثير التوقعات بأنه سوف يناضل نضالًا كبيرًا من أجل تولي منصب قائد الثورة الذي يعد أكثر أهميةً من منصب رئيس الجمهورية.

38. تشير قرارات العقوبات الأخيرة الصادرة من الكونغرس الأمريكي، وتفاقم التوترات العسكرية في منطقة الخليج إلى أن معاداة ترامب لإيران ليست مجرد خطابات بلاغية.

39. http://www.washingtontimes.com/news/2009/sep/03/obama-sent-second-letter-/to-irans-khamenei

40. تطرق هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الأسبق الذي كان من الموالين لروحاني والذي توفي في مطلع 2017 إلى هذا الوضع بقوله: "رُفِع حظر التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية". انظر: https://goo.gl/g1efhN

41. من أجل التصريحات التي أدلى بها خامنئي عام 2010 التي يؤيد فيها أحمدي نجاد الذي قال: إن قرار العقوبات المحتملة عبارة عن قصاصة ورقية، وحول هذه العقوبات وتداعياتها السلبية على اقتصاد البلاد بعد بضعة أعوام؛ انظر: https://goo.gl/HbJDeo

42. تجاوزت خسائر إيران من دخل البلاد من مبيعات البترول والتحويلات المالية خلال ثلاث سنوات 160 مليار دولار. http://iranprimer.usip.org/blog/2015/may/11/irans-economy-numbers

43. يتبين من الوضع الحالي في سورية أن النظام يسيطر على قسم كبير من المناطق. وإعلان وكالة الاستخبارات الأمريكية عن إيقاف دعمها للمعارضة السورية يعزز الاعتقاد بنهاية الحروب الأهلية. https://

world/middleeast/cia-arming-syrian-rebels.html/19/07/www.nytimes.com/2017

44. من أجل التصريحات التي قال فيها وزير الخارجية محمد جواد ظريف: إن السعودية هي المسؤولة عن الهجمات، انظر:
https://goo.gl/QRsLN4

45. قد تدفع مبادرات إدارة ترامب المحتملة وتهديداتها المتزايدة روحاني إلى اتخاذ موقفٍ يمتاز بمزيد من التنازلات في نضاله لحشد النفوذ داخل البلاد. ومما يزيد هذه التوقعات تركيزه على أسماء المحافظين في مناقشات الحكومة الأخيرة في خطوةٍ منه لإغاظة الإصلاحيين. https://goo.gl/yt1MHx

46. إن الجدل الذي أثاره قرار العقوبات الأخير في البلاد. وازدياد التقييمات التي تقول بأن ترامب سيتخذ خطوات أكثر صرامة ضد إيران اعتبارًا من الخريف- يشيران إلى أن إيران سوف تواجه تحدّياتٍ عديدةً في المستقبل القريب. من أجل التقييمات التي قدمها تريتا بارسي بصفته أحد الأسماء المؤثرة في اللوبي الإيراني بالولايات المتحدة الأمريكية، بخصوص هذا الموضوع؛ انظر:
/http://lobelog.com/the-mask-is-off-trump-is-seeking-war-with-iran